

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.25
4 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة السابعة

جنيف، ٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

مشروع تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات الأساسية عن أعمال دورتها السابعة

٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

المقرر: السيد أ. جوسبودينوف (بلغاريا)

مقدمة ومسائل تنظيمية

المتحدثون:

فتزويلا (بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
بنن (بالنيابة عن أقل البلدان نمواً)
اليونان (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)
الولايات المتحدة الأمريكية
سويسرا

الأمين العام
تايلند (بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين)
المغرب (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)
الهند (بالنيابة عن المجموعة الآسيوية)
بيلاروس

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، على العنوان التالي: UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5654/1066.

أولاً - البيانات الافتتاحية

١ - قال الأمين العام إن التجارة الدولية قد تعثرت في الماضي القريب رغم الاتجاهات نحو النمو السريع في تلك التجارة، وهي اتجاهات تجلت على المدى الطويل. وأوضح أن نمو التجارة في عام ٢٠٠٣ سوف يتوقف إلى حد بعيد على مدى قوة الانتعاش في الولايات المتحدة. وعلى ضوء ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى نجاح مبادرات المفاوضات التجارية الرئيسية المتعددة الأطراف. وأعرب عن قلقه لأن اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية قد أخذت تضيف قواعد تمييزية جديدة لم يكن لها وجود من قبل بدلاً من أن تؤدي، كما يدعى في أحيان كثيرة، إلى سد الفجوات أو معالجة القضايا التي لم يحرز بصدها سوى القليل من التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف. وقال إنه لا يعتقد أن مثل هذه المبادرات يمكن أن تستخدم كلبنة لبناء لتحرير التجارة المتعددة الأطراف. وأشار إلى أن جوهر النظام التجاري العالمي يتمثل في عدم التمييز، أي في مبدأ الدولة الأكثر رعاية. وأشار إلى أن تكاثر المعاملة التمييزية تحت ستار المعاملة التفضيلية في اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية، ولا سيما في مجالات من قبيل قواعد المنشأ، قد أخذ يثير صعوبات إضافية.

٢ - وشدد على أهمية لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية باعتبارها تمثل محفلاً فريداً للمشاورات على صعيد السياسة العامة ولبناء توافق في الآراء حول ثلاثة أبعاد رئيسية لنموذج التجارة والتنمية، وهي: (أ) القضايا الاستراتيجية والطويلة الأجل في النظام التجاري الدولي (بما في ذلك القضايا التي تدخل في صلب النظام، مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية والصلة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والعمليات الإقليمية والأقليمية والثنائية والعديدة الأطراف التي تتنافس مع النظام التجاري المتعدد الأطراف وتهدد بأن تبزه وترجح عليه؛ و(ب) تلك القضايا التي يجري التفاوض حولها أو الإعداد لإخضاعها لمفاوضات محتملة في إطار منظمة التجارة العالمية (قضايا الوصول إلى الأسواق، والقواعد، والخدمات، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والمنافسة، والبيئة، وتسوية المنازعات)؛ و(ج) تلك القضايا التي تعكس واقع الحال فيما يتعلق بالأوضاع التي تواجه البلدان النامية في زيادة الفوائد التي تحصل عليها من التجارة الدولية وتعزيز مشاركتها في هذه التجارة (القضايا المتصلة بدخول الأسواق، وقواعد المنشأ، والحوافز التقنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية).

٣ - وأضاف قائلاً إن المواضيع الرئيسية الثلاثة التي تنظر فيها اللجنة، وهي: (أ) التنوع، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية التصديرية؛ و(ب) التجارة والبيئة والتنمية؛ و(ج) التجارة في الخدمات والآثار على التنمية، تشتمل على جميع هذه الأبعاد. وقال إن للأونكتاد دوراً هاماً وفريداً يؤديه في توضيح هذه القضايا وغيرها من قضايا السياسة العامة ذات الصلة، وتيسير بناء توافق الآراء، وتطوير الآليات الاستشارية وإبراز البعد الإنمائي

بقوة، وهو ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذه في الاعتبار. وشدد على أنه سينتظر نتائج مناقشات ومفاوضات ما بعد مؤتمر الدوحة قبل أن يقرر ما إذا كانت الجولة الحالية تستحق بالفعل أن تسمى "جولة التنمية".

٤- وتابع قائلاً إن دراسة الأونكتاد لقضايا تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية، تتطلب فهماً واضحاً للأوضاع المتغيرة التي في ظلها تجري تجارة السلع، بما فيها تلك الأوضاع التي يحددها النظام التجاري الدولي والخصائص التي تتميز بها سلاسل التوريد الدولية. فهذا الفهم يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتحديد النقاط الحرجة التي يلزم عندها اتخاذ إجراءات من أجل الإفلات من "مصيدة الفقر" حسبما ورد بحثه في التقرير الأخير للأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً. وقال إنه حتى ولو أصبح الوصول إلى الأسواق مضموناً، فلن يتم الدخول إلى الأسواق إلا إذا استطاع المصدرون من البلدان النامية تعزيز قدرتهم التنافسية وإيجاد مواقع فعالة لهم في سلاسل التوريد الدولية، وتحسين نفوذهم وقوتهم في هذه السلاسل.

٥- وأوضح أن القضايا التي تنطوي عليها العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية تحتل مكانة متزايدة الأهمية على جدول الأعمال الدولي. ففي أعقاب اجتماع الدوحة، بدأت المفاوضات بشأن قضايا التجارة والبيئة لأول مرة في منظمة التجارة العالمية. والبلدان النامية حريصة كل الحرص على الاستفادة من الفرص السوقية المتاحة للمنتجات المفضلة بيئياً، وهي فرص ناشئة عن تزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين. وفي الوقت نفسه، وكما أبرز بوضوح في الاجتماعات والتحليلات الأخيرة للأونكتاد، فإن هذه البلدان ترغب أيضاً في أن تضمن ألا تؤدي المتطلبات البيئية والصحية المتزايدة باطراد في هذه الأسواق إلى نشوء حواجز جديدة تعترض دخولها واختراقها للأسواق. ومن المهم أيضاً ضمان أن تكون السياسات التجارية والبيئية المحلية متآزرة وأن تعبر عن الأهداف الإنمائية.

٦- وقال إن النهج إزاء الخدمات يعتمد على بعدين اثنين هما: الكيفية التي يمكن بها لتجارة الخدمات وعملية تحريرها التدريجي أن تدعم تحقيق أهداف التنمية، وكيفية تعزيز تنمية القدرات ذات الصلة بالخدمات فيفرادى البلدان النامية. وفي هذا السياق، ثمة تحد أكبر يتمثل في تحديد الأوضاع التي يمكن في ظلها للبلدان النامية أن تزيد من مشاركتها على نحو مفيد سواء كمستوردة أو كمصدرة للخدمات. وقد اعتمد عمل الأونكتاد على ما حصل عليه من أفكار متبصرة في سلسلة من اجتماعات الخبراء التي سلطت الضوء على البعد التجاري والإنمائي في مجالات الصحة والبيئة والسياحة والنقل الجوي والتشييد والطاقة والخدمات السمعية البصرية. ويظل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مفاوضاتها التجارية المتعددة الأطراف بشأن الخدمات يمثل أولوية بالنسبة للأونكتاد، كما أنه يمثل مجالاً يُعترف للأونكتاد بأنه قدم فيه مساهمة تاريخية.

٧- وأضاف قائلاً إن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات قد استُهل في شباط/فبراير ٢٠٠٢ في إطار اللجنة. وهذه الخطة الشاملة، التي تستند إلى مشاورات واسعة النطاق مع الوفود، تعبر عما تتوقعه البلدان النامية من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وأشار إلى أن الأمانة تستخدم جميع الموارد المتاحة لها،

ونوّه وأشاد بالحكومات المانحة - حكومات إيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان - التي قدمت أموالاً مخصصة تحديداً لتقديم المساعدة في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة ولدعم البرنامج التجاري للأونكتاد. إلا أنه لاحظ أن احتياجات البلدان النامية تتزايد كثيراً وأن هناك حاجة لزيادة الموارد من أجل تلبية الطلبات المتزايدة لهذه البلدان فيما يتصل بهذا النوع من المساعدة التقنية وبناء القدرات الذي لا يمكن إلا للأونكتاد وحده أن يوفره.

٨- ولاحظ أن المرحلة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر قد بدأت، وأعرب عن أمله في أن تسهم مداوولات اللجنة في هذه الدورة وفي الدورة التالية في بلورة رؤية جماعية للتجارة والتنمية، وأن تسترشد تلك المداوولات بدورها بهذه الرؤية التي يجب أن تكون عادلة ومنصفة وأن تراعي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية الأساسية، والفوارق في مراحل تنمية وقدراتفرادى البلدان، وأن تكون مستقرة وقائمة على القواعد، كما يجب أن تكون ديمقراطية وقائمة على المشاركة ومتحررة ومفتوحة، مما يمكن بلدان العالم من الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية لكل منها.

٩- وتحدث ممثل تايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فنوّه بالدور الفريد الذي يؤديه الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتجارة والتنمية، وأشاد بما تظطلع به الأمانة من بحوث وأنشطة في مجال تقديم المساعدة التقنية، وتطوير لقاعدة البيانات في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك الاندماج في النظام التجاري العالمي. وقال إن عمل اللجنة يتسم بأهمية خاصة، ولا سيما على ضوء مقررات مؤتمر القمة الذي عقد مؤخراً بشأن التنمية المستدامة، والتقدم البطيء بشأن البعد الإنمائي في إطار برنامج عمل الدوحة، وضعف الأسواق العالمية، والحواجز الجديدة التي تعترض صادرات البلدان النامية، مع ما يقترن بذلك من تناقص في المعونة والاستثمار الأجنبي المباشر، والحلقة المفرغة للديون والفقر السائدة بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً. وقال إنه مع اعتراف مجموعة الـ ٧٧ والصين بالفوائد الناشئة عن عملية التحرير، فإنها تشدد على أهمية ترتيب تسلسل مراحل الإصلاحات والحاجة إلى الدراسة المتأنية لمضمون عملية التحرير من أجل تصميم برامج الإصلاح التي تقلل إلى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية وتحقق مكاسب على نحو أسرع وتضع موضع التنفيذ برامج اجتماعية تهدف إلى التخفيف من حدة التأثير السلبي للإصلاحات على الفقراء أو التعويض عن هذا التأثير. وفي هذا السياق، أوضح أن القضايا التي سيتم بحثها في إطار "تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية" تسم بالأهمية بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، ذلك لأن من شأن تعزيز تنويع الصادرات أن يسهم في الحد من سرعة التأثير الاقتصادي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وينبغي أن يتمثل الهدف من ذلك في تدعيم قطاع السلع الأساسية بحيث يصبح عاملاً إيجابياً يولّد حلقة إيجابية من التنمية. وقال إن الوصول إلى الأسواق هو شرط مسبق للتنويع، كما أنه يتعين أيضاً إدخال تحسينات فيما يتصل بالقدرة التنافسية والقدرات التوريدية للبلدان النامية.

١٠ - وتحدث ممثل المغرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فرحب بالتمييز الوارد في تقرير الأمانة، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، بين إتاحة الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق. وقال إن هذا البند يثير ثلاثة أسئلة رئيسية هي: أولاً، ما الذي يعنيه الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية؟ ثانياً، هل أن تنويع الصادرات ممكن في حالة هذه الاقتصادات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي السياسات الأنسب؟ ثالثاً، ما هو النهج الأفضل إزاء الحد من الاعتماد على السلع الأساسية والانطلاق نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية؟

١١ - وأضاف قائلاً إن التحليل الوارد في تقرير الأمانة يتزامن مع إقامة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسلم بأن بعض السياسات الوطنية يمكن أن تشجع على زيادة القدرة التنافسية. وهذه السياسات تشمل: (أ) إزالة القيود التجارية؛ و(ب) الارتقاء بمستوى الأسواق المالية؛ و(ج) تدعيم الهياكل الأساسية البشرية والإدارية؛ و(د) زيادة قدرة المصدرين على تحليل أوضاع السوق.

١٢ - وقال إن الإعانات الزراعية في العديد من البلدان المتقدمة لا تزال تعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل زيادة الصادرات. كما أن التطور المستمر لمعايير الصحة والصحة النباتية في البلدان المتقدمة يشكل تحدياً آخر للمصدرين من البلدان النامية. وينبغي معالجة هذه القضايا في سياق ما بعد مؤتمر الدوحة.

١٣ - وحث الأونكتاد على تدعيم برامجه في مجال المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتحسين القدرات التصديرية للبلدان الأفريقية فيما يتصل بالمنتجات ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يدرج ضمن أنشطته تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن السلع الأساسية.

١٤ - وفيما يتعلق بالبند ٤ المعنون "التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية"، لاحظ أن عدداً من القطاعات، بما في ذلك قطاعات النقل، والخدمات المالية، والسياحة، والتشييد، والخدمات المهنية، تتسم بأهمية عظيمة بالنسبة للبلدان الأفريقية. ففيما يتصل بقطاع النقل، لا تزال التكاليف عالية جداً، وينبغي للمفاوضات التي ستجرى في المستقبل أن تشمل خدمات النقل المتعدد الوسائط. وفيما يخص الخدمات المهنية، ينبغي إزالة القيود المتصلة بالجنسية والمفروضة على حركة الأشخاص الطبيعيين.

١٥ - وفيما يتصل باحتياجات البلدان الأفريقية للمساعدة التقنية، قال إنه ينبغي طرح عدد من النقاط. أولاً، ثمة حاجة إلى بناء القدرات في مجال الخدمات، ولا سيما من أجل تمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة من مرونة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ثانياً، ينبغي أن تكون أساليب التفاوض مراعية للظروف المحددة لأفريقيا. ثالثاً، ينبغي تعزيز المعاملة الخاصة والتفاضلية عندما يتم تنقيح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفقاً لما ورد في الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة. رابعاً، ينبغي استخدام آليات استعراض السياسات التجارية في إطار منظمة

التجارة العالمية من أجل تقييم احتياجات البلدان الأفريقية. خامساً، ينبغي تعزيز برنامج الأونكتاد الأفريقي المنسق لتقديم المساعدة في مجال الخدمات.

١٦ - وفيما يتعلق بالبند ٥ بشأن التجارة والبيئة والتنمية، قال إن المجموعة الأفريقية تقدر العمل التحليلي المضطلع به من قبل الأونكتاد من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على إدماج البعد البيئي في استراتيجياتها الإنمائية. ولاحظ مع التقدير إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، وهي الفرقة المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية.

١٧ - وفي الختام، أوصى الأونكتاد بأن يعزز أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها في المجالات المشمولة بجدول أعمال الدورة الحالية، وحث الجهات المانحة على تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج المساعدة التقنية لفترة ما بعد مؤتمر الدوحة.

١٨ - وتحديث ممثل الهند بالنيابة عن المجموعة الآسيوية فشدّد على أهمية التجارة كأداة للتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية للبلدان الآسيوية، ذلك لأن مستقبل المنطقة الآسيوية سيعتمد على النمو والتنمية الاقتصاديين المتسارعين. وقال إن النظام التجاري المتعدد الأطراف يجب أن يصاغ بحيث يؤدي دوراً رئيسياً في النهوض بالتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر. وأشار إلى أن مناقشات اللجنة تجري في الوقت المناسب تماماً بالنظر إلى الآفاق الاقتصادية العالمية والتقدم البطيء المحرز في برنامج عمل الدوحة الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في معالجة المجالات التي تنسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك قضايا التنفيذ، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والصحة العامة. وأوضح أنه بالرغم من أن البلدان الآسيوية قد حققت نجاحاً نسبياً في زيادة صادراتها من السلع والخدمات، فإنها لا تزال تواجه مجموعة متنوعة من القيود في تنويع صادراتها السلعية، وزيادة صادراتها من الخدمات، واستيفاء الشروط البيئية في أسواق الصادرات.

١٩ - وأضاف قائلاً إن العقبات الرئيسية التي تواجه تنويع سلع البلدان النامية تشتمل على الحواجز التي تعترض الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق، مثل الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة الرئيسية، والذرى التعريفية وتصادد التعريفات، والمعايير المتصلة بتدابير الصحة والصحة النباتية/الحواجز التقنية أمام التجارة، فضلاً عن القيود القائمة في جانب العرض، مثل الافتقار إلى الكفاءة والقدرة على المنافسة وتدني نسبة القيمة المضافة المتبقية في سلاسل القيم العالمية.

٢٠ - وفيما يتصل بالتجارة في الخدمات، قال إن موردي الخدمات من البلدان الآسيوية لا يستفيدون من نفس الفرص المتاحة في أسواق البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بالرغم من توفر بيئة محلية مفتوحة في البلدان الآسيوية. كما أن هذه البلدان الأخيرة تواجه قيوداً هامة من حيث الشروط المسبقة الخاصة بعملية التحرير، مثل قيود التوريد، وعدم القدرة على الحصول على التكنولوجيات الجديدة والتمويل، ومتطلبات السياسة العامة. وأوضح

أن تأثير عملية التحرير على أهداف السياسة العامة، مثل الوصول إلى الخدمات الأساسية، هو أمر مثير للقلق بصفة خاصة. وشدد على الحاجة إلى إزالة حواجز من قبيل معيار الاحتياجات الاقتصادية، واشترطات الحصول على تأثيرات الدخول وعدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية، وهي حواجز تعوق صادرات البلدان الآسيوية من الخدمات الكثيفة العمالة من خلال أسلوب التوريد ٤. ولذلك فإن المفاوضات حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ينبغي أن تعالج مسألة عدم التوازن في الالتزامات فيما يتصل بمختلف أساليب التوريد بغية تحقيق أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقال إن التقييم الذي أجراه الأونكتاد للتجارة في الخدمات وقدمه إلى مجلس الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك عمله القطاعي، قد اتسما بقيمة كبيرة.

٢١- وفيما يتعلق بالمتطلبات البيئية، أوضح أنه من الضروري ضمان ألا تؤدي هذه المتطلبات إلى نشوء حواجز غير ضرورية أمام التجارة وألا تستخدم لأغراض حمائية. وأشار إلى أن اللوائح الحكومية والمعايير الصناعية والمبادئ التوجيهية المحددة من قبل القطاع الخاص، فضلاً عن متطلبات المشتريين، آخذة في التكاثر، وبخاصة في القطاعات التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان الآسيوية مثل المنتجات الغذائية والصحية، والمنسوجات، والمنتجات الإلكترونية. وقال إن البلدان الآسيوية تسعى إلى المشاركة في عملية وضع المعايير لكي تضمن أن تنعكس فيها أوضاعها البيئية والإنمائية. وأعرب عن ترحيب المجموعة الآسيوية باقتراح اجتماع الخبراء بأن يتم إنشاء آلية استشارية بشأن المتطلبات البيئية والتجارة الدولية.

٢٢- ولاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عادت في دورتها السابعة والخمسين تأكيد الدور الذي يضطلع به الأونكتاد كصلة وصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعاملة المتكاملة للتجارة والتنمية. وأوضح أن الأونكتاد ما برح يؤدي دوراً هاماً في تحليل السياسات العامة وتقديم المساعدة التقنية في مجالات المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والمفاوضات التجارية، والتجارة في الخدمات، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، والسلع الأساسية، والتجارة والبيئة والتنمية. وينبغي للأونكتاد أن يكتف عمله في سياق تنفيذ الخطة التي أعدها الأمين العام فيما يتصل بتقديم المساعدة التقنية في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة. وفي هذا الصدد، تشجّع الجهات المانحة على توفير المزيد من الدعم المالي. وفيما يتعلق بتنويع السلع الأساسية، ينبغي للعمل التحليلي أن يتناول النتائج المحتملة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية؛ والسياسات المتعلقة بسلاسل التوريد الخاصة بالسلع الأساسية وتوزيع القيمة المضافة؛ والدور الذي يؤديه تنويع السلع في قاعدة الإنتاج والتصدير في التخفيف من حدة الفقر؛ وإمكانيات تعزيز الروابط لتحسين الفوائد التي تحصل عليها قطاعات السكان المحرومة. وينبغي أن توفر للأونكتاد أيضاً موارد إضافية من خارج الميزانية من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن السلع الأساسية، وينبغي إدراج التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن هذا القرار ضمن أنشطة الأونكتاد. وفي ميدان التجارة في الخدمات، ينبغي تقديم المساعدة في مجال تحليل السياسات العامة والمفاوضات التجارية، بما في ذلك صياغة الطلبات والعروض في إطار برنامج عمل الدوحة. كما سيكون من الضروري مواصلة العمل بشأن

التدابير المؤثرة على تجارة الخدمات ووضع مؤشرات ملائمة لقياس تدفقات تجارة الخدمات. وينبغي للعمل التحليلي أن يتناول سبل ووسائل تيسير الصادرات من الخدمات الكثيفة العمالة من خلال المزيد من الالتزامات فيما يتصل بأسلوب التوريد ٤؛ وتقييم التجارة في الخدمات؛ وتحديد الحواجز التي تعترض وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق؛ والفرص التجارية المتاحة من خلال التوريد عبر الحدود/التجارة الإلكترونية؛ والإطار التنظيمي للتجارة في الخدمات؛ والوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع. وفي مجال التجارة والبيئة، ينبغي للعمل التحليلي أن يتناول الاتجاهات والمتطلبات البيئية وآثارها على التجارة والتنمية. وقال إنه يلزم النظر أيضاً في إنشاء آلية استشارية بشأن المتطلبات البيئية والتجارة الدولية.

٢٣- وتحدثت ممثلة فنزويلا نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فلاحظت أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تعتمد على صادرات السلع الأساسية. غير أنه، في السنوات الأخيرة، لم تحدث زيادة سواءً في صادرات السلع الأساسية أو في قدرة البلدان على المنافسة. وكذلك، تلكأت صادرات السلع المصنوعة، حيث لم تصبح سوى بضعة من بلدان هذا الإقليم في عداد البلدان المصدرة الناجحة وتمكنت من إيجاد منافذ سوقية متخصصة من أجل تسويق منتجاتها. وبيّنت الممثلة أن هذا الاتجاه ما برح يفضي إلى زيادة الفقر في الإقليم. وأكدت بالتالي ما لإنتاج وتصدير منتجات ذات قيمة مضافة من أهمية بالنسبة إلى الإقليم، وضرورة العمل في الوقت ذاته على تحسين فرص وصول هذه المنتجات إلى الأسواق، وخاصةً المنتجات الزراعية المجهزة، التي منشؤها الإقليم. ونظراً لأن التصاعد التدريجي للتعريفات الجمركية وتقديم الإعانات يشكلان عقبتين خطيرتين أمام الإمكانات التصديرية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، فيجب أن يكون هدف المفاوضات الجارية في المنظمة هو التقليل من تقديم الإعانات ومن تصاعد التعريفات على السواء. ومن الأهمية أن يتم التشديد على تقديم الدعم لصغار المنتجين للحيلولة دون تهميشهم، سيما وإنهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان ويُنتجون من أجل الأسواق المحلية بصفة رئيسية. وبيّنت أن الدعم المقدم لهؤلاء المنتجين في أمريكا اللاتينية والكاريبي لا يشوه التجارة الدولية ويعمل على ضمان الأمن الغذائي. وقالت إن ثمة هدفين حاسمي الأهمية يتعين على الأونكتاد أن يسعى جاهداً إلى بلوغهما فيما يضطلع به من عمل تحليلي ومساند، وهما: زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وتحسين إمكانية وصول المنتجين في البلدان النامية إلى المعرفة ورأس المال والدراية الإدارية، الأمر الذي سيعمل بدوره على زيادة قدرتهم على المنافسة.

٢٤- وأكدت أن الخدمات قد نهضت بدور إيجابي للغاية في تنمية الإقليم، نظراً لما أسهمت به في زيادة الناتج القومي الإجمالي من ٥٨ في المائة إلى ٦٢ في المائة أثناء العقد المنصرم. وبيّنت أن موردي الخدمات قد حرصوا إجمالاً على تركيز أنشطتهم في قطاعات الخدمات التقليدية، كخدمات تجارة التجزئة وخدمات النقل، وفي المقام الأول، السياحة. وبيّنت أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي هي عادةً بلدان مستوردة للخدمات، وأن هذه الحالة قد أثرت سلباً في ميزان مدفوعاتها. غير أن قلة الإحصاءات الوافية قد جعلت من الصعب تقدير هيكل ونمو قطاع

الخدمات في الإقليم وأعاقت وضع استراتيجيات رامية إلى دعم أكثر القطاعات حركيةً. ومن المفيد للغاية إجراء تقييم لما قدمه قطاع الخدمات من إسهام فعلي في نمو الإقليم. وفي إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية حالياً بشأن الخدمات، تتصف عملية تحرير إيصال الخدمات بواسطة الطريقة ٤ بأهمية قصوى، ويتعين على الأونكتاد أن يولي الأولوية لتحديد هذه المسألة وتقديم اقتراحات بشأن كيفية تحرير طريقة التوريد هذه بشكل فعال. ونظراً لأن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد جنت منفعة كبيرة من أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال الخدمات، فمن المستنسب أن تسند اللجنة إلى الأمانة ولاية واضحة وأن توفر لها اعتمادات وافية لتواصل عملها المفيد. وأجرت بالشكر الخاص لحكومة المملكة المتحدة على دعمها السخي للأونكتاد في ما يضطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني. وأبدت الأمل في أن ينضم مانحون آخرون لهذا الجهد. وقالت إن العديد من بلدان الإقليم قد شرعت من طرف واحد في تحرير أسواق خدماتها، وخاصة قطاعات أساسية كالمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية والمرافق الأساسية. وقد أسفر ذلك عن نتائج مختلفة. وظهر أن وضع أطر مؤسسية ولوائحية جديدة كان مهمة حافلة بالتحديات الجسام بالنسبة لمعظم البلدان. ومن ثم، فمن المفيد أن يقوم الأونكتاد بتحليل ما لعملية تحرير الخدمات من أثر في قدرة البلدان على المنافسة، حيث إن ذلك سيكون الموضوع الرئيسي للأونكتاد الحادي عشر، فضلاً عن تحليل ما لهذه العملية من أثر في رفاه الناس، وتحديد ما يلزم استيفاءه من شروط كيما تستفيد بلدان الإقليم من عملية تحرير الخدمات. وثمة موضوع إضافي يمكن للأونكتاد أن يحلله تحليلاً مفيداً فيما يضطلع به من عمل بشأن الخدمات؛ هذا الموضوع قد يكون العلاقة بين النهج المتعدد الأطراف والنهج الإقليمي والتنمية. واختتمت ببيانها بتأكيد ما ينهض به الأونكتاد من دور حاسم في المناقشة الدائرة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، وأوصت بمواصلة هذا العمل وبأن تقوم الأمانة بإحاطة الوفود علماً بما يحرز من تقدم.

٢٥- وتحدث ممثل بنين نيابة عن أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، فلاحظ أن تنوع الصادرات وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة على التنافس، فضلاً عن التجارة في الخدمات وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للتنمية، والروابط بين التجارة والبيئة والتنمية، هي جميعاً مجالات ينبغي إيلاؤها مزيد من الاهتمام.

٢٦- وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال، قال إن إنتاج السلع الأساسية هو النشاط المهيمن بالنسبة لمجموعة البلدان التي يتحدث باسمها. فتمثل السلع الأساسية ٧٠,١ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نمواً. وتبلغ هذه النسبة لدى بعض البلدان حداً مرتفعاً للغاية يصل إلى ٩٨ في المائة. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن ما نسبته ٧,٨ في المائة فقط من مجموع السلع الأساسية التي تنتجها هذه البلدان يتم تجهيزه من أجل تصديره كمنتجات ذات قيمة مضافة. وذكر أن الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية خلال السنوات الثلاثين الماضية قد جعل أقل البلدان نمواً عرضة لحالات عجز في موازين مدفوعاتها. وبين أن حالات التشوه التي تسببها إعانات الإنتاج التي تقدمها بعض البلدان المتقدمة للسلع الأساسية الزراعية، إلى جانب الزيادات القصوى في التعريفات

الجمركية وتساعد التعريفات تدريجياً والحواجز التقنية الموضوعية أمام التجارة، قد عملت على تفاقم الحالة الصعبة التي تشهدها أقل البلدان نمواً. وعلى الصعيد الدولي، تدعو مجموعة أقل البلدان نمواً إلى إيجاد حل مناسب لهذه المشاكل الخطيرة من خلال تدابير تراعي حالتها الخاصة. وعلى الصعيد الوطني، تحت المجموعة أمانة الأونكتاد والمجتمع الدولي على تقديم المساعدة التقنية في مجال الخبرة الفنية والقدرة المؤسسية في سبيل تنمية القدرة الإمدادية للمنتجات ذات القيمة المضافة وزيادة حجم الصادرات.

٢٧- وبين أن قطاع الخدمات، وهو موضوع البند ٤ من جدول الأعمال، هو قطاع هام بالنسبة للبلدان النامية. وما يعترى أجزاء عديدة من هذا القطاع في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من ضعف يستلزم اتخاذ إجراءات في سبيل تحسين هذه الحالة. وأعرب عن أمل أقل البلدان نمواً في موافقتها بالمساعدة التقنية في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بغية تمكينها من تحديد احتياجاتها الخاصة وتقديم عروض وطلبات وفقاً لإعلان الدوحة.

٢٨- واختتم بيانه قائلاً إن مجموعة أقل البلدان نمواً تعتبر أن المعايير البيئية، التي يتعين مناقشتها في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ينبغي صياغتها مع مراعاة الحالة المحددة لأقل البلدان نمواً وبغية إتاحة المجال لها للتكيف مع المتطلبات بخطى مناسبة، وذلك بشأن مسائل منها ما يتعين اتخاذه من تدابير لمساعدة الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع العلامات الإيكولوجية، والإشعار بالمعايير الطوعية، وإتاحة الفرص للمنتجات المفضلة بيئياً للوصول إلى الأسواق.

٢٩- وتحدث ممثل اليونان نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه، فقال إن أمام دورة اللجنة جدول أعمال حافلاً. فمن بنوده تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية، والتجارة في الخدمات، والبيئة. وعلى نحو ما تؤكد الوثائق الفنية، يتعين على الدورة أن تنص على لأوجه الترابط والتشابك فيما بين هذه المفاهيم المختلفة من حيث التحديات والفرص، من وجهة نظر البلدان النامية، في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتحرير التدريجي للتجارة.

٣٠- وقال إن بإمكان الأونكتاد أن يؤدي دوراً مفيداً في توضيح المسائل من منظور إنمائي وفي التشجيع على التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي للجنة أن تركز، بطريقة بناء وعملية، على الأوضاع التي يلزم إيجادها على الصعيد الوطني كيما يتسنى للبلدان النامية أن تزيد إلى أقصى حد مما يتاح لها من فرص إنمائية ناشئة عن التجارة، والطرق التي ينبغي بها معالجة هواجسها، سواء في العملية المتعددة الأطراف أو من جانب المجتمع الإنمائي الدولي.

٣١- وقال إن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جدول الأعمال الإنمائي الذي وضع في الدوحة، إلى جانب مبادرات ثنائية وإقليمية معينة، والدعم المقدم للتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية، هي الوسائل

التي ينبغي العمل بها على إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، لا سيما فيما يتعلق بقطاعات المنتجات والخدمات التي يوجد فيها لدى البلدان النامية ميزة نسبية.

٣٢- وفي مجال الخدمات، ينبغي مواصلة الجهود في سبيل مساعدة البلدان النامية على زيادة مشاركتها من خلال التفاوض بشأن التزامات محددة وتزويد هذه البلدان بالمساعدة التقنية بغية تمكينها من تقييم المقترحات التفاوضية وتحديد نطاق وأثر مواصلة عملية تحرير التجارة. وأكد أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه في هذا المجال.

٣٣- ومضى قائلاً إن مجرد زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتقديم مساعدة إضافية متصلة بالتجارة لن يفضيا تلقائياً إلى توسيع التجارة. فثمة حاجة إلى زيادة فعالية الوصول إلى الأسواق بغية مساعدة المصدرين على الامتثال للأنظمة المعمول بها واستغلال الامتيازات الممنوحة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. وبين أن القيود المفروضة على العرض كثيراً ما تشكل عقبات أمام توسع التجارة. وإلى جانب قلة الاستثمار في قدرة المنتجات، فثمة عوامل مقيدة لما يمكن القيام به فيما يتصل بالعرض. فقد يكون من بين هذه العوامل انتهاج سياسات اقتصادية كلية وسياسات ضريبية غير مناسبة، ووضع أطر لوائحية وتنفيذية ضعيفة، والاعتماد على مجموعة صغيرة من الصادرات ذات القيمة المضافة المتدنية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم موثوقية المرافق العامة، وسوء المواصلات السلوكية واللاسلكية، وعدم كفاءة الخدمات المالية.

٣٤- ويتطلب التصدي لهذه قيود مشاركة نشطة من جانب هيئات تحديد المعايير، ومكاتب توحيد المواصفات والتسجيل، ومرافق التخزين، وما إلى ذلك. كما يلزم النهوض بخدمات الدعم المقدمة للمؤسسات التجارية في مجالات المدفوعات والتأمين والنقل. هذا كله يتطلب موارد لا يستهان بها وتخطيطاً مسبقاً. وبالتالي، مساعدة خارجية إضافية من البلدان المتقدمة تكون مكتملة لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. ويبيّن أن الانفتاح للاستثمار الأجنبي وإيجاد مناخ استثماري مؤات في البلدان النامية من شأنهما أن ينهضا بالاستثمار من البلدان المتقدمة وأن يعملوا بالتالي على توسيع القدرة التصديرية للبلدان النامية.

٣٥- وتمشياً مع حصيلة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، سيواصل الاتحاد الأوروبي تمويله للتنمية وسيواصل المساعدة على النهوض بقدرات البلدان التي تتأثر بالأزمات على الاستفادة من الفرص التجارية، لا سيما في القطاعات التي توجد فيها إمكانات لإتاحة فرص عميقة الفائدة، كالمنتجات الملائمة للبيئة والمنتجات الغذائية العضوية.

٣٦- وفيما يتعلق بمشكلة الاعتماد على السلع الأساسية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم ببناء القدرة على التنوع من خلال جملة أمور، منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وبذل جهود دولية للمساعدة على التخفيف من آثار عدم استقرار أسعار السلع الأساسية وتدني معدلات التبادل التجاري.

٣٧- وتحدث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فأشار إلى الجهود المشتركة التي تبذلها الدول كافة في سبيل النهوض بالتنمية الاقتصادية، وإلى الروابط القائمة بينها في هذا المسعى. وشدد على مسؤولية الحكومات في إيجاد الأوضاع المؤاتية للقطاع الخاص بما يتيح له العمل بكفاءة على إيجاد مزيد من الفرص الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

٣٨- وقال إن أنشطة الأفراد والشركات في القطاع الخاص تشكل محركاً للنمو والتنمية اللذين يولدان الثروة والعمالة الضروريتين لاستئصال شأفة الفقر عالمياً. ولئن كانت الحكومات الوطنية تنهض بدور هام في إيجاد الأوضاع التي تنشط روح المقابلة لدى الأفراد والشركات، فإن تجربة الولايات المتحدة في هذا المضمار هي أن التدخل الطفيف من جانب الحكومة هو أمر يساعد كثيراً على تشجيع التنمية الاقتصادية.

٣٩- وبيّن أن الولايات المتحدة، إذ تقر بأن المجتمع الدولي يؤدي وظيفة هامة في مساعدة البلدان النامية على تحسين فرصها الإنمائية، فهي تؤكد ما تضطلع به الدول من دور جماعي بالغ الأهمية في زيادة فرص الوصول إلى أسواقها. فزيادة الفرص أمام البلدان النامية للوصول إلى الأسواق من شأنه أن يتيح لهذه البلدان زيادة نصيبها في التجارة العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت الولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية عروضاً بزيادة تحرير التجارة في السلع الصناعية، الزراعية منها وغير الزراعية. وتعرب الولايات المتحدة عن اهتمامها بالعمل مع الحكومات الأخرى على إتاحة مزيد من الفرص التجارية للبلدان كافة.

٤٠- وأشار إلى ما تؤديه الاتفاقات التجارية الإقليمية من دور أساسي في زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتقليل الفقر، ولاحظ أن هذه الاتفاقات قد أفضت في عدة حالات إلى زيادات لا يستهان بها في صادرات البلدان النامية إلى الولايات المتحدة. وبيّن أن ما أحرز من تقدم في المنظمة في النهوض بالتجارة كان أقل سرعة وأقل شأنًا مما توقعته الولايات المتحدة، ولذلك فإنها ستواصل السعي إلى اتخاذ مبادرات بديلة.

٤١- وقال إن الولايات المتحدة تنظر ببالغ الرضا إلى سير أعمال اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد وإلى ما تتمخض عنه هذه الاجتماعات من نتائج. وهي تقدّر بوجه خاص ما تتصف به المناقشات من ثراء وما تحظى به التجارب الوطنية الناجحة من ثناء. واستدرك قائلاً إن الولايات المتحدة كانت ستستحسن تضمين ورقات المعلومات الأساسية التي أعدها الأونكتاد من أجل هذه الاجتماعات إشارات أكثر إلى هذه الأمثلة على التجارب

الناجحة والممارسات الفضلى والنماذج الإنمائية، وهي تشجع الأونكتاد على مواصلة النهج الذي اعتمدته، لا سيما فيما يتعلق بالعمل الذي يقوم به في مجال التنويع.

٤٢ - وتحدث ممثل بيلاروس، فقال إن تنويع صادرات السلع الأساسية هو شرط مسبق لإيجاد تنمية مستدامة. والسؤال المطروح هو كيف يمكن النهوض بتنوع الصادرات إلى المستوى المنشود. فينبغي للأونكتاد أن يضع آليات لتنويع صادرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بغية زيادة قدرتها على المنافسة. وينبغي لهذه الآليات أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجولة الراهنة لمفاوضات المنظمة. وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ قرار الجمعية العامة المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: إدماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي"، الذي يؤكد أهمية تقديم المساعدة بشأن مسائل السياسة العامة وتزويد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بمساعدة تقنية متصلة بالتنمية بغية زيادة إدماجها في الاقتصاد العالمي. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في سياق انضمامها إلى المنظمة، ولاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وعمليات العولمة عموماً.

٤٣ - وفيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة، شدّد على أن الانضمام لا يتيح للمنتجات الواردة من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إمكانية الوصول تلقائياً ودون قيود إلى أسواق البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فثمة اتجاه واضح لدى أعضاء المنظمة، وخاصة البلدان المتقدمة، إلى الطلب إلى البلدان الساعية إلى الانضمام أن تتعهد بالتزامات إضافية مقارنةً بالتزامات المطلوبة عادة من أجل الانضمام إلى المنظمة. وهو يرى أن هذا أمر ليس له ما يبرره ولا هو عادل.

٤٤ - واختتم بيانه قائلاً إن بلده حريص على أن يواصل الأونكتاد دعمه التحليلي والتقني في مجال السياسات التجارية.

٤٥ - وتحدّث ممثل سويسرا متناولاً البند ٣ من جدول الأعمال، فحث أمانة الأونكتاد على أن تواصل استخدام كفاءتها التحليلية في مجالات التنويع والقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق. ونوّه بأن النجاح في التنويع يتوقف على شروط الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية. فإذا لم تكن البلدان المصدرة قادرة على المنافسة، لن يسعها الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق؛ وإذا لم تُتاح لها فرص الوصول إلى الأسواق، فسيتعذر عليها استغلال ميزة القدرة التنافسية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، من الأهمية أن يستغل الأونكتاد ما يتمتع به من مزايا تنافسية حيال منظمات دولية أخرى كمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي.

٤٦ - وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، أعرب عن تقديره لأن الحواجز والمصاعب الخارجية والداخلية التي تواجهها البلدان النامية قد تم إبرازها، بما في ذلك الأنشطة التي بإمكان البلدان النامية أنفسها أن تضطلع بها

بغية الانتفاع من التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات. وقال إنه يؤيد تماماً دعوة البلدان النامية لأن تنهض بدور فعال في المفاوضات متعددة الأطراف بشأن الخدمات، كما يؤكد ضرورة هئوضها بهذا الدور.

٤٧- وقال إنه يرحب بقرار اللجنة إدراج البند المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية في جدول أعمالها، حيث إن المسائل البيئية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في التجارة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإتاحة الفرص أمام منتجات البلدان النامية للوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية لهذه المنتجات. وتولي سويسرا اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات ذات الصلة في البلدان النامية على استيفاء الشروط البيئية. وقال إن سويسرا تدعم بقوة هدف زيادة تحرير ما يُتخذ بشأن السلع والخدمات البيئية من تدابير تعريفية وغير تعريفية، بينما تنوء بأن من الصعب تحديد ماهية المنتجات والخدمات التي ينبغي إدراجها في هذه الفئة.

٤٨- وفيما يتعلق بالمبادرة الدبلوماسية في مجالي العلم والتكنولوجيا، دعا الممثل الأونكتاد إلى أن يتعاون مع الوكالات التي تخصص في تدريب الموظفين الرسميين التجاريين من البلدان النامية، كوكالة السويسرية للتجارة الدولية والإعلام والتعاون.

٤٩- وشدد على وجوب أن ينهض الأونكتاد بدور نشط في برنامج عمل المنظمة لما بعد الدوحة، وقال إن من دواعي سروره قيام تعاون وثيق مع أمانة المنظمة. ودعا إلى وجوب التشديد بوجه خاص على تعزيز مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وعلى تنفيذ هذه المشاريع.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٥٠- عُقدت الدورة السابعة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وعقدت اللجنة أثناء الدورة _____ جلسة/جلسات عامة و_____ جلسة/جلسات غير رسمية. وافتتح الدورة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ السيد آل إنريكه بيلس، نائب رئيس اللجنة في دورتها السادسة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥١- انتخبت اللجنة في جلستها العامة المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

الرئيس:

نواب الرئيس:

السيد بابا ديوب (السنغال)

السيد مهدي فاخري (جمهورية إيران الإسلامية)

السيد دُوغَلَس غريفثس (الولايات المتحدة)

السيد ستيفانو لاتساروتو (سويسرا)

السيد بيرنرد وستن (ترينيداد وتوباغو)

المقرر:

السيد إ. غوسبودينوف (بلغاريا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٢ - اعتمدت اللجنة في الجلسة ذاتها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/51. وعليه، كان جدول أعمال الدورة السابعة كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية
- ٤ - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية
- ٥ - التجارة، والبيئة والتنمية
- ٦ - تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة
- ٨ - مسائل أخرى
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

هاء - اعتماد التقرير

(البند ٩ من جدول الأعمال)

- - - - -